جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

المعايير الاخلاقية للبحث العلمي في ضوء المفهوم الشامل للأمن

د . رابح حروش

الرياض

1418 هـ - 1998 م

المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في ضوء المفهوم الشامل للأمن

إعداد

د. رابح حروش

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المعايير الأخلاقية للبحث العلمي
في ضوء المفهوم الشامل للأمن

مقدمة :

العلم والأخلاق شيئان مترابطان ومتكاملان يعملان لشيء واحد وغاية واحدة هي سعادة الإنسان وأمنه واستقراره صحيح أن المفهومين كانا مختلفان إلى حد ما في عملية التركير والاهتمام لأن المثل الشائع قبل عصر التنوير كان يتمثل في (العلم للعلم) أي أن البحث العلمي كان بحثاً نظرياً وفلسفياً يهتم بتحليل الوقائع الأخلاقية من جانبها الفلسفي كالخير والشر والواجب والمحرم، من هنا أصبح التركيز في العصور القديمة والوسطى على البحث في المثل والفضائل عن طريق التأصل والتصور المطقي للأشياء بهدف تقديم نصائح وإرشادات لكيفية السلوك والتعامل والتعايش في حب وطمأنينة

وفي العصر الحديث خصوصاً بعد الثورة الصناعية والانقلاب التكنولوجي الضخم الذي غير وجه الطبيعة وسيطر على مجريات الأمور طبيعياً واجتماعياً بفضل اكتشافه للوسائل والأدوات المساعدة على اخضاع الطبيعة عن طريق البحث من أجل التنمية وتحقيق الأمن.

بهذا أصبح المثل المسيطر ليس (العلم للعلم) كما كان سائدا، وانما العلم لخدمة المجتمع والسيطرة على الطبيعة والتحكم في ميكانيرمات البحث العلمي هو مفتاح التقدم والرفاهية لكل المجتمعات وانقسام العالم إلى عالم متقدم في الشمال، وعالم متأخر في الجنوب هو بفضل العلم والبحث العلمي البناء المستند على معايير اخلاقية وقناعة ذاتية للباحث بعدم

الخلط بين ما هو ذاتي وخاص ويتعلق بشخصيته وحياته الخاصة المرتبطة بطموحاته واتجاهاته وغايته، وبين ما هو عام وخارج عنه فيتعامل معه بطريقة حيادية وموضوعية

وإذا كانت الاخلاق تبحث فيما يجب أن يكون، فالعلم بدوره يبحث فيما هو كائن، وهذا تجاوب مع الطبيعة البشرية ان تحمل الجانبين، الجانب الفيزيقي العضوي للإنسان الذي يحتاج إلى عناية ورعاية وحماية من أجل البقاء، والجانب النفسي المعنوي الذي يحتاج إلى الرضا والقناعة من أجل الحفاظ على التوازن الروحي والمعنوي

الأمن بدوره يتطلب العناية والاهتمام بالانسان من الناحيتين الناحية الجسمية ونعني بها توفير الأكل والشرب والملبس والمسكن كحاجات ضرورية للبقاء، الناحية النفسية بإزالة الخوف على الروح والدين والعرض والملك. وتحقيق الأمن لا يأتي من فراغ وإنما يأتي بتكاتف كل من جهود الحكومة والباحثين والأفراد، فالحكومة توفر الامكانيات والتنظيم والاستقرار، والباحث يسخر فكره وعلمه للبحث الموضوعي النزيه ومعالجة المشاكل من بدايتها، والأفراد يساعدون الحكومة والباحثين بالتجاوب مع الحكومة بالعمل الجاد والامتثال للمعايير والقواعد المنظمة للسلوك المجتمعي والتجاوب مع الباحث بإعطائه الحقيقة كما هي وإرشاده إلى موقع الفساد حتى يدرسها دراسة علمية وإيجاد الحلول الملائمة

وبما أن هذه الدراسة تتعلق بالبحث العلمي في مجال الأمن الشامل وهذا الأخير يعني استقرار المجتمع ورفاهيته، رضا الناس على نظام الحكم، وفي الحقيقة نادراً ما نجد مجتمعاً تتحقق فيه كل هذه العناصر. لهذا من مهمة الباحث والبحث العلمي العمل على تجسيد المعايير الأخلاقية التي

يرتضيها المجتمع والقواعد السلوكية المتعارف عليها من قبل الناس حتى يستطيع المجتمع السير والتقدم إلى الأمام دون خوف من المساس بالأساس أو التغيير في المبادئ.

الأمن الشامل كأحد الأهداف الرئيسة في تنمية المجتمع واستقراره يبحث بطريقة علمية إذا توفرت المعطيات الحقيقية للمشكلة المدروسة، وهذه المعطيات والحقائق التي يعتمد عليها الباحث الأمني في دراسته موجودة في مختلف المؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية، كالمدرسة والمصنع والسجن، مركز الشرطة، مراكز الاحصاء، والمؤسسات الحكومية كالمحافظة والبلدية وما إلى ذلك . هذه المؤسسات والأجهزة يشرف عليها أشخاص. والباحث الاجتماعي عندما يدرس هذه المؤسسات يدرسها من خلال الأفراد الموجودين بها أو يتعاملون معها ولهذا مسئولية الباحث والمبحوث جدّ مهمة في مصداقية نتائج البحث. افراد الأسرة وعمال المصنع والأحداث في دار الملاحظة، وأفراد الشرطة وعمال البنك وتلاميذ المدرسة ورجال الأمن في الحدود وما إلى ذلك، عندما يسألون من قبل الباحث عن مصلحتهم ومصلحة المجتمع، أن يعطوا المعلومة الصحيحة، وأن يجيبوا بصدق دون خوف ولا إحراج؛ لأن الدقة في الحقائق تعطي الدقة في النتائج، خصوصاً إذا كان الباحث ملتزماً بالمعايير الاخلاقية للبحث في تحريه الدقة وعدم الرضوخ للضغوطات مهما كانت سواء أكانت مادية كوجود المعلومة في مكان بعيد وتتطلب تكاليف كبيرة أم صعوبة الحصول عليها لوجود عراقيل أمنية وبيروقراطية، أو لحساسية المعلومة وسريتها كما يجب على الباحث الابتعاد عن المجاملة والتقرب إلى المسئولين بهدف تحقيق غرض مادي أو معنوي.

الباحث العلمي هو من يستطيع اختيار الموضوع بحيث يكون في امكانه دراسة الموضوع حتى النهاية واتباع الطريقة المنهجية الصحيحة في الحصول على الحقائق والبيانات الضرورية للبحث والأداة الملائمة لجمع هذه البيانات والوصول إلى نتائج مفيدة يمكن استخدامها والاستفادة منها .

أولاً: البحث العلمي وقضية الموضوعية

يتميز العالم المعاصر بالتطور الكبير والسريع في مجالي البحث الطبيعي والاجتماعي ، وهذا بعد مسيرة طويلة تمتد إلى القرن الخامس عشر عندما فصل البحث العلمي عن الفلسفة والميتافيزيقا ربما يسأل سائل لماذا حددت بداية البحث العلمي بالقرن الخامس عشر بينما البحث قد وجد مع وجود الانسان ، عندما بحث في كيفية التغلب على الصعوبات التي تعترضه في مسيرة حياته على الأرض . هذا صحيح ، ولكن البحث قديماً كان محدوداً ومختلطاً بالتفكير الذاتي والميتافيزيقي ، الشيء الذي جعل نتائجه محدودة وغير كاملة

أما البحث العلمي المبني على الملاحظة والتجربة والعمل الميداني فقد بدأ في عصر التنوير في أوروبا عندما تغلبت الحكومة الاقطاعية التجارية على الكنيسة ، حيث زاد الاهتمام بالبحث العلمي وزادت الاكتشافات العلمية خصوصاً في القرن الثامن عشر والتاسع عشر عندما استولت الرأسمالية على الحكم واستغلت نتائج البحث العلمي في تطوير آليات الحكم وترشيد الاقتصاد .

فالتحرر الفكري بالقضاء على الحكم الكنسي والتحرر الاقتصادي بالقضاء على الحكم الاقطاعي أديا إلى تشجيع البحث العلمي وتوظيف نتائجه في السيطرة على الطبيعة والإنسان وفي نفس الوقت تسهيل العمل

وتخفيف جهود الإنسان العضلية واستبدالها بالآلة واستخدام الآلة في العمل وتشجيع الثورة الصناعية للبحث العلمي خصوصاً في المجال الطبيعي وتوفير مكافآت سخية للباحثين والمخترعين الشيء الذي راد من التطور الصناعي والتكنولوجي. لكن في مقابل التطور السريع للتكنولوجيا، زادت المشاكل الاجتماعية تفاقماً وخطورة على المجتمع؛ بسبب الفرق الطبقي الكبير بين فئات المجتمع واهتمام الطبقة الغنية والحاكمة بالكسب السريع حتى ولو كان على حساب الإنسان، الشيء الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل اجتماعية كالهجرة من الريف إلى المدن للعمل في الصناعة، تداخل وتعقد العمل الصناعي أدى إلى الصراع بين رب العمل والعاملين، وجود الفقر بين العمال والثراء بين أرباب العمل، هذه المشاكل أفررت بدورها مشاكل أخرى كالجريمة وتعاطي المخدرات والشذوذ الجنسي وتفسخ الأسرة إلخ...

أصبحت هذه المشاكل وغيرها في العالم كله بصفة عامة وفي العالم الصناعي بصفة خاصة تقض مضاجع الحكومات، وتأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام السياسيين ورجال الأمن والباحثين في العلوم الاجتماعية ومن هنا يمكن اعتبار العلوم الاجتماعية والإنسانية لها نفس الأهمية ماللعلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والفلك، لأن كلا العلمين متكاملان ويخدمان الإنسان بالتساوي وإذا حدث عدم توازن في الاهتمام بكلا العلمين (الطبيعي والاجتماعي) فلا شك ان هذا يؤثر على الأمن في المجتمع بصفة عامة لأنه لا يعقل تطوير الصناعة دون تطوير العامل الذي يعمل في هذه الصناعة، بتوعيته كيف يتعامل مع الآلة وما مدى مقدار الدقة والانتباه الذي يجب اعطاؤه لعمله وعلاقته بالاطراف الأخرى الذين يعملون معه، إذن مردودية العامل مرتبطة بما يقوم به الباحث الاجتماعي من فهم للبيئة

الصناعية بصفة عامة وسلوكية العامل وعلاقته في العمل بصفة خاصة.

وفي المجال الأمني لا يمكن الاعتماد فقط على الوسائل العلمية من أجهزة في كشف الجريمة ونوع الأسلحة والأدوات التي يستخدمها البشر في تخفيض الجريمة والسيطرة عليها، وإنما قبل هذا يستحسن العمل على الوقاية من الجريمة بدراسة أسبابها والدوافع الكامنة وراءها، وهذا من مهام البحث الاجتماعي الذي يدرس الضوابط والقواعد الاجتماعية وهل تتجاوب مع المكان والزمان اللذين طبق فيهما.

والبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية يتطلب الاهتمام بقضية الموضوعية أكثر من العلوم الطبيعية لأن الموضوعية بصفة عامة تعني التقيد بالواقع المادي والنظر إلى الظاهرة كما هي موجودة في الواقع[1] والباحث في العلوم الطبيعية أكثر موضوعية نسبياً من الباحث في العلوم الاجتماعية وهذا لسبب بسيط هو أن الباحث الاجتماعي هو الذي يلاحظ ويختبر ويشرح النتائج[2].

نلاحظ مما سبق أن وضع الحدود بين مختلف العلوم صعب ولا أعتقد أن هناك علوما علمية وعلوماً غير علمية، وإذا كان هناك فرق بين العلوم فهذا الفرق في الدرجة لأن العلوم الاجتماعية هي الأخرى لها معايير علمية في البحث، وهذه العلوم تحاول إزالة الأحكام المسبقة والمعتقدات الشخصية في تعاملها مع الظاهرة الاجتماعية[3]. والصعوبات الحالية التي تواجه

(١) محمد صفوح الأخرس «المسائل المنهجية في البحوث الاجتماعية المقارنة». *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، المجلد ٥، العدد ٩ (رجب ١٤١٠هـ) ص ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) فلاديمير كورغانوف *البحث العلمي* ترجمة يوسف أبي فاضل وميشال أبي فاضل بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣م، ص ١٠٨

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٠٧

العلوم الاجتماعية في تحقيق الموضوعية تعود إلى الأسباب التالية

١ ـ المفاهيم والمصطلحات :

المفاهيم والمصطلحات مهمة جداً في الأبحاث العلمية الاجتماعية خصوصاً وأن اختلاف الثقافات بين مجتمع وآخر يعكس اختلاف المفاهيم المستخدمة في كل مجتمع، وهذا يتطلب من الباحث تحديد المفهوم أو المصطلح المستخدم في بحثه[١].

والمفاهيم والمصطلحات الاجتماعية تختلف من علم إلى آخر ومن مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر وهذا الاختلاف بين المصطلاحات والمفاهيم في العلوم الطبيعية غير ضروري أو نادراً ما نجده فقانون تمدد الحديد بالحرارة، وتجمد الماء بالبرودة هي قوانين توصل إليها البحث الطبيعي ويمكن إعادة اختبارها في كل مكان وفي كل زمان، والنتيجة هي هي تحت نفس الشروط والأسباب أما إذا تكلمنا عن الظاهرة الاجتماعية، مثلاً التفكك الأسري، الانتحار، الجريمة، هذه الظواهر لها صفة العمومية، وهي موجودة وتحدث في كل المجتمعات بطريقة أو بأخرى، ولكن من جهة أخرى لها صفة الخصوصية أسباب التفكك الأسري وأسباب الانتحار وأسباب ارتكاب الجريمة تختلف من مجتمع إلى آخر كما أن أسباب هذه الظواهر تختلف من فترة إلى أخرى وخصوصية الظاهرة الاجتماعية إحدى الصعوبات الموضوعية في البحث العلمي والاجتماعي

٢ ـ التعامل مع الحقائق :

يتعامل الباحث في العلوم الطبيعية مع الحقائق كما هي موجودة، ولا يستطيع اقحام العامل الذاتي في الأسباب التي أدت إلى النتيجة، فالباحث

(١) محمد صفوح الأخرس، مرجع سابق، ص ٥٧

يكتفي بالوصف الذي تظهره النتيجة بيما النتيجة التي يصل إليها الباحث في العلوم الاجتماعية لا يكون لها معنى ولا مصداقية إلا إذا كان لها تبرير مقنع وتفسير منطقي مبني على المقارنة والربط بين المتغيرات.

والتفسير في العلوم الاجتماعية يخضع للفهم والقناعة وموقف الباحث من الموضوع الذي يعالجه، وهذا من شأنه إضعاف الجانب الموضوعي في البحث الاجتماعي مثل موضوع (تعاطي المخدرات وأضرارها على المجتمع) فالنتيجة أو النتائج التي يتوصل إليها الباحث الاجتماعي عن طريق الأرقام والنسبة المئوية، لا تعني شيئاً إذا لم تكن مبررة عن طريق المقارنة والتفسير للنسب المئوية، وكيف ان عاملاً من العوامل أكثر تأثيراً من العامل الآخر، ليس بسبب أنه يمثل أعلى نسبة مئوية، وإنما بسبب أنه أكثر أهمية بالمقارنة مع العوامل أو الأسباب الأخرى.

٣ ـ صعوبة السيطرة على الظاهرة الاجتماعية :

الظاهرة الطبيعية موجودة خارج الباحث وهي ثابتة أي لا يستطيع الباحث إدخال العامل الذاتي فيها. عندما يتعامل الفيزيائي أو الكيميائي مع الظاهرة الطبيعية لا يستطيع الخروج عن النتيجة التي جاءت بسبب محدد وتفسيرات الباحث محدودة جداً بينما الوضع بالنسبة للباحث الاجتماعي يختلف، لأنه يتعامل مع الظاهرة من الداخل وهو جزء منها. والظاهرة الاجتماعية متغيرة تتأثر وتؤثر في الباحث. ومن هنا تصبح الموضوعية صعبة التحقيق في العلوم الاجتماعية بسبب صعوبة أبعاد العوامل الذاتية والتجرد من العواطف والمصالح والاتجاهات والقيم التي يحملها الباحث.

٤ ـ خصوصية الظاهرة الاجتماعية :

تتميز الظاهرة الطبيعية بالعمومية وهي صالحة في كل زمان وتنطبق على كل مكان؛ الحديد مثلاً يتمدد بالحرارة وينكمش بالبرودة، وهي خاصية

عامة تنطبق على الحديد في جميع أنحاء العالم ومستمرة، أي أن تمدد الحديد بالحرارة وجد في الماضي وموجود في الحاضر أما الظاهرة الاجتماعية فتتميز بالخصوصية، فأسباب الجريمة مثلاً تختلف من زمان إلى آخر، وإذا كانت أسباب الجريمة في الماضي هي الفقر أو الدفاع عن الشرف أو بسبب العصبية القبلية، فإن أسباب الجريمة في الحاضر تختلف وربما تعود إلى الدفاع عن مبدأ سياسي أو من أجل الثراء السريع وما إلى ذلك

كما أن أسباب الجريمة تختلف من مكان إلى آخر، أي أن دوافع الجريمة في الدول الصناعية تختلف عن الدوافع إلى الجريمة في الدول النامية

إذن هذه الخصوصية الموجودة في الظاهرة الاجتماعية تتطلب من الباحث الالتزام بالمعايير الموضوعية حتى لا ينزلق وراء عواطفه أثناء الدراسة ومجاملة جهة على أخرى، أو إظهار ما يريد، واخفاء أو تجاهل ما لا يريد، هذه كلها تصرفات غير علمية وتتنافى مع المعايير الاخلاقية للبحث

٥ ـ الموضوعية في العلوم الاجتماعية :

إذا كان الباحث في العلوم الطبيعية يتعامل مع الظاهرة الجامدة والثابتة نسبياً، فهذا يقلل من التدخل الذاتي في نتائج البحث. وقضية الموضوعية في العلوم الطبيعية شبه مفروضة على الباحث، لأن هناك بعض البحوث في الظواهر الكيميائية والفيزيائية، أو حتى الطبية، تتطلب من الباحث الموضوعية والدقة الشديدة حتى يصل إلى السيجة المطلوبة. وإذا أخطأ الباحث أو أهمل في وزن المقادير المطلوبة، ومراعاة الوقت المحدد في تركيب مادة معينة، لا شك أن أول المتضررين من هذا الخطأ أو الاهمال هو الباحث نفسه ثم المجتمع. في البحوث الفيريائية والكيميائية أي خطأ أو إهمال في المقادير التي تتركب منها المادة ربما تؤدي إلى انفجار أو اشتعال النار، وهذا الفشل لا يؤثر على سمعة الباحث فقط، وانما على حياته وحياة الآخرين

كذلك . ولهذا تعتبر الموضوعية والدقة فيها بالنسبة للعلوم الطبيعية مفروضة على الباحث .

الموضوعية في العلوم الاجتماعية غالباً لا تكون دقيقة كما أن الاستفادة من نتائجها غالباً ما تكون ضعيفة ، خصوصاً في الدول المتخلفة والتي لا تعطي الاهتمام الضروري للعلوم الاجتماعية . وصعوبة تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية ذات جانبين ، الجانب الأول ، يتعلق بالباحث نفسه ولأنه جزء من العملية البحثية ؛ فتأثير ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه تجعله غير قادر على التخلص من العوامل الذاتية كالرغبة في تحقيق غرض مادي أو تقديم خدمة لقريب أو صديق أو عدم الاكتراث أو الإهمال وأحياناً حتى التعمد في الاستناد إلى معلومات غير صحيحة أو غير حقيقية ، وهذا بسبب عدم مراعاته للمعايير الأخلاقية التي يتطلبها البحث العلمي .

الجانب الثاني ، في صعوبة تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية يتعلق بطبيعة البحث نفسه حيث نجد الباحث هنا يتعامل مع البيئة الثقافية والسياسية التي تحكمها علاقات جدّ معقدة من قيم وعادات ودوافع ، تحكم الأفراد وتحد من حريتهم . والثقافة بهذا المعنى هي التي تشكل نمط السلوك وتحدد نوع التعامل مع البحث والباحث . فإذا كانت هذه الثقافة مرشدة وتوصلت إلى خلق ما يسمي بالعقلية العلمية في السلوك ؛ فالباحث في هذه الحالة تسهل مهمته البحثية ، وما عليه إلا استخدام الطرق العلمية في الحصول على البيانات ومعالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية المطبقة في العلوم الاجتماعية والأمنية . وبهذا تكون الموضوعية في هذه العلوم مستوفية لشروطها . غير أنه من الملاحظ أن مجتمعات الدول النامية مازالت تسودها ثقافة تقليدية ، وينقصها التفكير العلمي ؛ الشيء الذي أثر سلباً على نتائج البحوث الاجتماعية بسبب التدخل الذاتي سواء من طرف المجتمع المبحوث أو من طرف الباحث .

ثانياً : البحث العلمي والتكوينة الاجتماعية ـ الثقافية السياسية للباحث:

الباحث العلمي أقدر الناس على إدراك الأبعاد والأهداف التي يريد المجتمع الوصول إليها ومعرفة هذه الأهداف التي وضعها المجتمع كاستراتيجية عامة لتنميته واستقراره، وأنه يقوم بها الباحث في إطار ثلاثة مكونات: البناء الاجتماعي، والتراث الفكري والحضاري، والفرد كعنصر وسط بين البناء والثقافة[١].

يمكن اطلاق البناء الاجتماعي على كل العناصر المادية الثابتة في المجتمع من مؤسسات علمية واقتصادية وسياسية والتي تمثل النظام الخارجي للمجتمع. والتراث الفكري والحضاري عبارة عن ثقافة المجتمع من قيم ومعايير ومعتقدات تشكل الجانب المعنوي للبناء الاجتماعي، وتتم من خلاله التفاعلات والعلاقات المشتركة بين الفرد كفاعل وموجه ومستفيد من الثقافة المعنوية، وبين المؤسسات المختلفة كحاضنة للنسق والنظام وسياسة المجتمع[٢]

ويتضح من هذا أن المجتمع يعمل في تناغم وتكامل بين جميع عناصره لكي يقوم بوظائفه من خلال القيم والمعتقدات المشتركة سواء أكانت هذه القيم والمعتقدات اجتماعية أم ثقافية أو سياسية. ودور الباحث هنا استيعاب هذه العناصر وفهمها لكي يتسنى له دراستها دراسة واقعية مبنية على معطيات واقعية وقواعد منهجية[٣]. وهذا من خلال تكوينه الثقافي وغزارة معارفه

---

(١) محمد صفوح الأخرس مرجع سابق ص ٥٥

(٢) أحمد الخشاب *التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ص ٦٥٤

(٣) محمد علي محمد *مقدمة في البحث الاجتماعي* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٢م، ص ٤٥

العلمية وإلمامه بخبرات وافية عن المجتمع الذي يدرسه، وقدراته على التخلص من الأفكار المسبقة، والقيم التي يمكن أن تؤثر على موضوعيته[1].

اذن فالباحث ينطلق في حكمه على الأشياء من المعطيات والحقائق التي تتوفر لديه ومدى اقتناعه بهذه المعطيات. صحة الحقائق التي يعتمد عليها الباحث في دراسته ترتبط بما يتوفر عليه المجتمع من تنظيم محكم واستقرار دائم وجدية المؤسسات التي هي مصدر القرار والحقائق.

فالتكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي للباحث يعتمد على مدى صحة المعلومة وعقلانية التوجيه الذي توفره المؤسسة التعليمية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع. وعليه يصبح المحيط الاجتماعي والتكوين الثقافي والتوجيه السياسي عبارة عن مصادر توجيه للباحث لكي يكون باحثاً موضوعياً ملتزماً بالمعايير الأخلاقية للبحث أم لا

١ ـ المحيط الاجتماعي:

غالباً ما يتأثر الباحث بالمحيط الاجتماعي الذي يعمل فيه، ومن المعروف ان الانماط الاجتماعية والسلوكية من عادات وتقاليد وتعاملات وعلاقات تشكل العامل الرئيس في مدى موضوعية الباحث. فإذا كانت هذه الأنماط تشجع على العلاقات الذاتية والشخصية واهمال الجوانب الرسمية والقانونية، فلا شك أن هذا يؤثر على موضوعية البحث، ونزاهة الباحث وسلامة المعلومة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته.

فالإهمال وعدم مراعاة الدقة في رصد المعلومة المتوفرة في الوثائق الرسمية والتقارير الإحصائية تعمل على تشويه المصدر الذي يعتمد عليه الباحث، في جمع المعلومات، إلى جانب هذا يوجد تشويه آخر في المعلومة

---

(١) محمد صفوح الأخرس مرجع سابق، ص ٦٠

التي يجمعها الباحث من المبحوث، وهذا يعود لعدة أسباب منها عدم وعي المبحوث بأهمية البحث، مجاملة المبحوث للباحث، أي محاولة إرضائه وإعطاء أي معلومة، خوفا من اعطاء المعلومة الصحيحة نظراً لحساسيتها أو خوفه من المسئول.

٢ ـ المحيط الثقافي:

يعمل المحيط الثقافي على تشكيل سلوك الفرد وتفاعله سلبياً أو ايجابياً مع المجتمع من خلال ثلاثة عوامل أساسية هي

أ ـ **العامل الثقافي العام.** تعمل القيم الخلقية والروحية والاجتماعية من لغة وعادات وتقاليد وأعراف وقوانين على تشكيل النمط السلوكي للأفراد، ومن الصعوبة تغيير هذه السلوكات لأنها مرتبطة بالقيم

ب ـ **العامل الثقافي الخاص.** تتمثل العوامل الثقافية الخاصة للفرد في العادات والقواعد التي تتبناها جماعة ما، وتتقيد بها للحفاظ على تماسكها ووحدتها كعادات الأسرة وجماعة الأصدقاء والجماعات المهنية والدينية وما إلى ذلك. والفرد داخل الجماعة يؤثر فيها حسب تعوده ومكانته داخل الجماعة.

جـ ـ **عامل الخبرات الخاصة:** كل فرد له تجربة خاصة به في الحياة، كما أن له عمل خاص به، وهذه الخصوصية في الخبرات تعطي للإنسان قناعة وسلوكاً خاصاً به.

هذه العوامل الثقافية مجتمعة تكون نمطاً سلوكياً عاماً كما أنها تقود وتوجه مشاعر الفرد لهذا يقال إن عقلية الجماعة أعلى من عقلية الفرد في حالة ما إذا كانت الجماعة مثقفة ومتجانسة كجمعية الأطباء والمهندسين.

وأما في الحالة المعاكسة، أي عندما يكون الفرد مثقفاً والجماعة أمية أو شبه أمية ففي هذه الحالة يقال إن عقلية الفرد أعلى من عقلية الجماعة.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الباحث كأحد الأعضاء الأكثر تأثيراً وفاعلية في المجتمع، يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع من خلال تبنيه لهذه العوامل الثقافية التي تعمل وفق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي.

المحيط السياسي: المحيط السياسي قريب من المحيط الثقافي في ممارسة الضغوط على توجيه الباحث عن الموضوعية كمبدأ أساسي في عمله. المتوقع من الباحث ألا يتأثر بالمذاهب والاتجاهات النظرية التي درسها وألا يحاول تبنيها أو تقليدها دون مراعاة الواقع والمحيط الذي يدرسه. كما يتوقع من الباحث العلمي ألا يتأثر بالعامل الايديولوجي سواء الايديولوجية التي اقتنع بها، ويحاول عكسها على نتائج بحثه، أو للأيديولوجية التي يحاول المجتمع الذي يعمل فيه فرضها عليه.

ويتضح مما سبق أن الباحث أكثر الناس دراية بمشاكل مجتمعه وأكثر التزاماً بالبحث العلمي، وحتى يتحقق هذا يجب على الباحث أن يكون فطناً لما يجري حوله، وأن لا يتأثر بالسياسة الخاصة بالمجتمع الذي يبحث فيه.

الباحث هو المرآة التي ينظر بقية الناس من خلالها إلى المجتمع، كما أنه المنظار العاكس لمشاكل وهموم مجتمعه. لهذا يتوقع منه أن يكون محايداً ولا يحتكم إلا للمعطيات الواقعية، غير متأثر بالقيم الاجتماعية والضغوطات السياسية.

وإذا عرفنا أن الباحث غالباً ما يقع تحت ضغوط من أعلى، يحاول المسئولون احتضان الباحث وتوجيهه نحو أهدافهم السياسية حتى ولو كانت هذه الأهداف غير واقعية وغير منطقية. إلا أن هذا لا ينطبق على كل الباحثين وكل البحوث، بل توجد بحوث جيدة تخضع لكل المعايير الأخلاقية

والعلمية المطلوبة، كمايوجد باحثون على مستوى عال من الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمنهجية المطلوبة في البحث العلمي.

ثالثاً: المعايير الأخلاقية لإنجاز التصوّر الشامل لمفهوم الأمن في العملية البحثية

المعايير عبارة عن ضوابط وقواعد واجراءات أخلاقية وقانونية يحتكم إليها الأفراد في المجتمع أو يبني عليها نظامه العام في تحديد العلاقات والسلوكات التي يجب على الفرد أن يعملها أو لا يعملها.

إذن المعايير بهذا المعنى لا تأتي من فراغ، وإنما هي مكتسبة من ثقافة المجتمع وتراثه الذي ينتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة والتعليم في المدرسة والأسرة والجماعة وما إلى ذلك، ويصبح المعيار هنا عبارة عن قاعدة تحكم وتوجه سلوك الفرد في كل المواقف الاجتماعية التي تشترك فيها الجماعة. وإذا كانت الجماعة جزءاً من المجتمع العام، فهذا المجتمع له بناء متكامل يتكون من أنساق وهذه الأنساق بدورها تحكمها معايير تقوم بتوجيه وترشيد سلوك وفعل الأفراد نحو ما هو متوقع منهم.

تتعدد أنواع المعايير كالقوانين والمكانات والقواعد والأساليب الشعبية والأعراف والعادات والطقوس والشعائر [1] إلا أن هذه الأنواع يمكن حصرها تحت ثلاثة أنواع رئيسة هي:

١ ـ الأساليب الشعبية:

الأساليب الشعبية هي العادات والتقاليد التي تتبناها جماعة معينة في

---

(١) يوسف مصطفى القاضي مرجع سابق، ص ١٢٢

حياتها اليومية لكن الفرد داخل الجماعة غير ملزم رسمياً باتباع وتنفيذ هذه العادات حرفياً . والأساليب الشعبية كشعيرة من شعائر الجماعة تحدد سلوكهم العام عن طريق الرضا والاستحسان عند الاتيان بها وعدم الرضا والاستهجان عند التخلي عنها . والرضا أو الاستحسان والاستهجان تعتبر عقوبة معنوية للفرد داخل الجماعة دون أن تمتد إلى أن تكون عقوبة مادية .

٢ ـ الأعراف:

يرى بعض المفكرين أن الأعراف كلمة مرادفة لكلمة أخلاق، لهذا فالعرف ليس مجرد سلوك اعتاد عليه الناس في حياتهم، وأصبح جزءاً من هذه الحياة . فالعرف أبعد من هذا لأنه معيار وضعته الجماعة لتحقيق هدف إيجابي للجماعة أي تحقيق الرفاهية والاستقرار لهم عن طريق اتباع قواعد معينة . لهذا يكون الفرد ملزماً باتباع العرف لأنه في مصلحة الجماعة والتخلي عنه مضرة للجماعة، وبالتالي يعاقب من يخرج عن العرف مادياً ومعنوياً .

٣ ـ القانون:

القانون نوع آخر من المعايير التي تنظم المجتمع وتقوم بالسهر على تنفيذها، والرام الأفراد باتباعها الأجهزة الرسمية الحكومية، والقانون ليس كالعادة أو العرف التي تظهر تلقائياً وتدريجياً في المجتمع، فالقانون يوضع من قبل المجتمع قصداً بهدف الحفاظ على النظام والأمن بين الناس[1] ومن المهام التي تؤديها القوانين زيادة على ما تقوم به العادات والأعراف أنها تقوم بحماية هذه المعايير التلقائية غير الرسمية، كما أن القانون أكثر مرونة واتساعاً

---

(١) محمد فؤاد حجازي مرجع سابق، ص ٣٠ .

من العادات والأعراف لأنه يعمل على التوفيق بين الثقافات التي تحكمها العادات والأعراف داخل المجتمع الواحد.

وباختصار فالقوانين عبارة عن معايير رسمية تضعها الدولة ومنظماتها المختلفة وتلزم بها أفراد المجتمع أثناء أداء أعمالهم.

يتضح مما سبق أن المعايير سواء أكانت متمثلة في الطرق الشعبية أم في الأعراف أو في القوانين، فسبب وجودها أخلاقي بالدرجة الأولى، لأنها جاءت بهدف تحقيق الخير والرفاهية للمجتمع والأخلاق بصفة عامة تعمل على ترشيد سلوك الفرد وتوجهه نحو القيم الخلقية والمثل العليا على أساس من الفهم والإدراك[1] وفي هذا السياق تكون الأخلاق ذات جانبين رئيسين هما :

١ ـ الجانب المثالي المعياري.

٢ ـ الجانب الوضعي التجريبي.

والمعايير الأخلاقية في مجال البحث الشامل لمفهوم الأمن يتضمن الجانبين المذكورين سابقاً، بقدر ما هو مطلوب من الباحث والمبحوث في الدراسات الاجتماعية الالتزام بالموضوعية والحياد والتخلي عن العواطف الذاتية بقدر ما هو صعب التخلص من هذه العوامل نهائياً.

ومن هنا يصبح المعيار الأخلاقي في الدراسات الاجتماعية حكماً بين ما هو خاص وما هو عام، بين ما هو ايجابي وما هو سلبي وهذه تعتبر أحكاماً معيارية، تخضع لتقييم الباحث من خلال ما يؤمن به من إخلاص وأمانة وصدق.

وفي هذا السياق ترى النظرية التقويمية ان العلوم الاجتماعية غير علمية،

---

(١) محمود حمدي زقزوق *مقدمة في علم الاخلاق* الكويت: دار القلم، ١٩٨٣م، ص ٦٤

ولا تخضع للقواعد والطرق المنهجية العلمية، وحجتها أن الانسان سواء أكان باحثاً أم مبحوثاً هو موضوع الدراسة ولهذا لا يستطيع التحرر من القيم التي يحملها. كما أن التفسير، كمتطلب ضروري في العلوم الاجتماعية، مبني في غالب الأحيان على المعتقد الايديولوجي والمثل الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية[1].

ومن جهة أخرى فالتفسير الذي يقوم به الباحث في العلوم الاجتماعية لا يقوم به عفوياً أو خاضعاً لميوله ومعتقداته الشخصية، وإنما يقوم الباحث بالتفسير في العلوم الاجتماعية بناء على قواعد وضوابط منهجية لا يستطيع الخروج عنها إذا التزم بالمعايير الأخلاقية للبحث.

ونظراً للتداخل الموجود في الدراسات الاجتماعية والأمنية بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي، على الباحث إذن أن يكون أكثر حرصاً على عدم اقحام ميولاته وآرائه واتجاهاته المذهبية والايديولوجية في بحثه، حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج علمية موضوعية لا تقبل الشك على الأقل من الناحية المنطقية. لأن الجوانب الأخرى التي تعود إلى المبحوث ومدى صدق المعلومة التي يقدمها إلى الباحث، فاللوم هنا لا يعود إلى الباحث وحده، رغم أنه يتحمل الجزء الأكبر في الحرص على صدق المعلومة التي يريد جمعها، سواء عن طريق تبني أدوات ومناهج وطرق معالجة للمعطيات أو حتى تغيير موضوع أو مجالات الدراسة إذا تأكد له أنه لا يستطيع استيفاء الشروط العلمية في الموضوع المحدد واستبداله بموضوع آخر يتوفر على الشروط العلمية للبحث.

---

(١) علي عبدالرزاق حلبي. *قضايا علم الاجتماع المعاصر* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص ١١٤

أما من جهة المبحوث فهذه قضية المجتمع ككل، وليس مهمة الباحث وحده، فسياسة الحكومة ووسائل الإعلام والرأي العام كلها تسهم في رفع مستوى الوعي الفردي والجماعي بأهمية وضرورة البحث العلمي الذي يسهم في تنمية المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار لجميع أفراده

والأمن الشامل في أي مجتمع هو مسئولية جميع الأفراد حكاماً ومحكومين، ولا يمكن الاعتماد على الحكومة أو الشرطة أو الجيش أو المسئولين أو الجمعيات، وإنما يتحقق الأمن بتكاتف وتعاون كل هذه الأطراف الرسمية بالإضافة إلى القاعدة العريضة من المجتمع الذي يجب أن يشارك كل واحد بقدر ما يستطيع في تحقيق الأمن. ومساهمة كل أفراد المجتمع في العملية الأمنية عن قناعة ووعي من مهام الباحث الملتزم بالمعايير الأخلاقية.

لا شك أن تقدم المجتمعات وتطورها لم يأت من فراغ وإنما جاء عن طريق البحث الموضوعي الدقيق، شارك فيه الكثير من الباحثين سواء في تخصص واحد أو من عدة تخصصات، ليكمل بعضهم بعضاً ومهما كانت أعمال الباحثين جيدة أو متوسطة الجودة، ناقدة أو مادحة لأعمال أخرى، متفقة أو مختلفة مع أعمال أخرى، فهي أعمال تسهم بقدر قليل أو كبير في تنمية المجتمع واستتباب الأمن فيه ومن المعايير التي يجب توفرها في الباحث ما يلي :

١ ـ الثقة بالنفس :

من بين المعايير الحميدة في الباحث التواضع، والتواضع لا يعني الضعف أو التخاذل كما لا يعني التعالي والاستبداد بالرأي وإنما يعني بالتواضع أنْ يكون الباحث واثقاً من نفسه وعمله، بحيث لا يتأثر بأي رأي ولا يطلق الأحكام المسبقة على الأشياء قبل الدراسة والتمحيص والتدقيق فيها. كما أنه لا يجب التمسك برأيه دون سماع الانتقادات والرأي الآخر

فالحساسية الزائدة اتجاه نقد الآخرين تؤثر على البحث، كما أن نقد الآخرين دون تبرير كاف يعتبر تحاملاً وعملاً غير أخلاقي. لهذا على الباحث أن يكون واثقاً من نفسه بتقبل نقد الآخرين، انتقادات الآخرين بموضوعية وبهدف البناء وليس التهديم[1]

٢ ـ النزاهة :

من بين المعايير الأخلاقية الضرورية للباحث أن يكون صادقاً مع نفسه قبل أن يكون صادقاً مع الآخرين. فالنزاهة من المعاني الأخلاقية السامية التي يجب على كل فرد أن يتحلى بها في سلوكه ومعاملته مع الآخرين. وتعني النزاهة مراقبة الذات من الداخل أي الخوف من الضمير وليس من الآخرين، وتظهر النزاهة في مجال البحث العلمي على شكل الصدق في المعلومة التي يأتي بها في بحثه، الأمانة في عدم الاعتداء على أعمال الآخرين دون اعتراف بمجهوداتهم، وأخيراً الالتزام وتعني عدم تلفيق الحقائق وما عليه واثبات الحقيقة سواء أكانت سلبية أم ايجابية دون مخافة لومة لائم[2].

٣ ـ الحيـاد.

من المعايير الأخلاقية في العملية البحثية، هو عدم الانحياز مقدماً لجانب أو طرف معين في البحث قبل التحقيق والتمحيص والإثبات، والنتيجة هي التي تحدد الحكم فالعلم بالأساس حيادي لأنه يتعامل مع الحقائق كما هي لا كما يجب أن تكون. ولهذا على الباحث اتباع الخطوات

---

(١) علي عبدالرزاق حلبي، مرجع سابق

(٢) فؤاد زكريا *التفكير العلمي* الكويت منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥م، ص ٢٩١

العلمية في البحث كملاحظة الظاهرة ثم تجريبها واظهار النتيجة على ضوء ما جاء في التجربة، هذا بالنسبة للحكم على النتيجة العلمية، لكن الحكم على استخدامات العلم ونتائجه فهي في أحيان كثيرة ليست بيد الباحث الذي توصل إلى النتيجة، وإنما بيد جهات أكبر من الباحث، فهي بيد المؤسسة الممولة للبحث أو بيد السياسة الحكومية، وقد تستخدم النتائج العلمية فيما هو ايجابي ومفيد للمجتمع، وقد يستخدم فيما هو سلبي وضار للمجتمع كاختراع الأسلحة واستخدامها في الحروب[1].

ونستنتج مما سبق أن المعايير الأخلاقية لإنجاز التصور الشامل لمفهوم الأمن يكمن في أن مفهوم الأمن واسع ولا يقتصر على وجود عدد كاف من رجال الشرطة والجيش والمعدات اللازمة لهما للتغلب على الجريمة وانحراف الأحداث والمحافظة على استقرار المحتمع

فالأمن بمعناه الشامل هو توفير الحاجات الضرورية للإنسان ابتداء من التأمين الغذائي إلى التأمين الجسدي إلى التأمين الأخلاقي والروحي الإنسان في حاجة إلى الغذاء للحفاظ على صحته، وفي حاجة إلى الاستقرار والاطمئنان على نفسه وأسرته، وهو كذلك في حاجة لحماية مقدساته. ويتمثل الأمن الشامل بهذا المعنى في التنمية الشاملة المبنية على التخطيط والبحث في إطار المعايير الأخلاقية الخاصة بكل مجتمع وفي مراعاة القيم والعادات والأعراف السائدة ودراستها دراسة موضوعية علمية من خلال التراث الثقافي السائد في المجتمع.

والدراسة الأمنية كالدراسات الاجتماعية الأخرى تحتاج إلى معايير أخلاقية تحكم الباحث كتجنب الانفعال والعاطفة والتعصب، ويدرس

---

(١) فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص ٢١٣.

الظاهرة الأمنية كما هي موجودة بالفعل ، ولا يلتفت إلى المغريات التي يمكن أن تنحرف بموضوعية بحثه والاخلال بالشروط العلمية للبحث . ومن بين المواضيع التي يجب على الباحث الأمني دراستها هي المواضيع المتعلقة بالدين والأخلاق والقانون وميكانزمات تفاعل هذه المواضيع وكيف تحافظ على استقرار المجتمع وتحقيق العدالة بين أفراده في توزيع الثروات .

رابعاً: نموذج الموضوعية الأخلاقية في البحث

الكلام عن نموذج تطبيقي لموضوع المعايير الأخلاقية في البحث العلمي، لا يخرج عن إطار الوعي العام السائد في المجتمع ومدى تجاوب هذا الوعي مع متطلبات البحث العلمي، من روح انسانية تعاونية كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . وروح عقلانية منطقية رشيدة، شديدة في حكمها عند الشدة ورحيمة عندما يتطلب الوضع الرحمة .

فالروح الإنسانية إذا سادت في المجتمع تساعد على إزالة الحقد والحسد وتعمل على إزالة التوتر وتقريب الناس بعضهم من بعض، والروح العقلانية بدورها إذا سادت في المجتمع تساعد على التنظيم وتوريع المهام بعدالة والنظر إلى الأمور بموضوعية وتجرد من العوامل الذاتية والعاطفية . ومن هنا إذا استطاع المجتمع الوصول إلى التوفيق بين العوامل الإنسانية والعوامل القانونية العقلانية، فلا شك أن هذا يسهل مهمة الباحث في مجال البحث في العلوم الأمنية من تخطي العقبات المتجردة في البناء الاجتماعي والثقافي من قيم وتقاليد تحتاج إلى التطعيم أو الترسيخ عن طريق مفاهيم جديدة أو إلى التعديل لتتجاوب مع الواقع والمتطلبات الجديدة في المجتمع الذي تغير بحكم التغير في الزمان والمكان .

وإذا كان البناء الاجتماعي يتضمن الجوانب الخارجية (الشكلية) من

مؤسسات ومنظمات وأجهزة مختلفة، فمحتوى البناء (المضمون) يتضمن الجوانب الداخلية للبناء الاجتماعي من قوانين وقواعد وأعراف التي تحكم البناء والعلاقة بين البناء الخارجي والداخلي علاقة جدلية تكاملية

إذا توسع البناء الاجتماعي بسبب التطور والتنمية التي تحصل عادة في المجتمع سواء بقصد أو بغير قصد، يتطلب ذلك توسيعاً في محتوى البناء من قوانين وقيم اجتماعية حتى تلبي متطلبات التوسيع الخارجي في البناء. في نفس الوقت إذا كان هناك توسيع في القوانين والقواعد والقيم نتيجة الاحتياجات الجديدة في المجتمع، لا بد من وجود بناءات هيكلية لاستيعاب هذه القوانين الجديدة وتطبيقها بفعالية. لو أخذنا مثالاً على هذا وقلنا إن تنمية المجتمع وأمنه تتطلب بناء مدارس ومصانع جديدة حتى يوفر المجتمع التعليم للأولاد والعمل لرب العائلات. هذه البناءات الخارجية الشكلية تتطلب قوانين وقواعد وقيماً أخلاقية معينة، فإذا كانت القواعد والقيم والقوانين الموجودة لا تفي بما تتطلبه هذه المنشآت الجديدة لا بد إذن من وضع قوانين وقواعد وقيم جديدة لتلبي حاجات البناء، والعكس صحيح، إذا قلنا ان قيما وتصرفات تنتشر في المجتمع كالانحراف في وسط الأحداث، تفشي السرقات، أو الازدياد في عدد العاطلين عن العمل فهذه الظواهر تتطلب بناءات ومؤسسات لاحتواء القوانين والقواعد التنظيمية التي جاءت للسيطرة على هذه الظواهر الجديدة الدخيلة على المجتمع

النموذج الذي سنحاول التطرق إليه في هذا البحث هو موضوع «الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية»[1]

الباحث في دراسته للوعي التنموي العربي قد أبرز أن هناك أزمة في

---

(١) عبدالمعطي عبدالباسط *الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية* بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩م

المجتمعات النامية اتجاه البحث العلمي وموضوعيته وهذا سنبينه من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته. ولكن قبل الكلام عن نتائج الدراسة، يمكن اعطاء فكرة مختصرة عن المشكلة المدروسة وكيفية معالجتها.

يربط البعض بين التنمية والحضارة، وتعرف التنمية بأنها «عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق انتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية... وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي»[1].

والتنمية الشاملة لا تعني فقط ارتفاع المستوى المادي والمعيشي لأفراد المجتمع وزيادة دخولهم وتحسين معيشتهم، ولا تعني ارتفاع وزيادة الخدمات الاجتماعية من تعليم وضمان اجتماعي وصحة متوفرة للجميع، ولا تعني التنمية فقط الديموقراطية السياسية ومشاركة الفرد في تسيير شئون المجتمع.. وإنما التنمية هي كل هذه العمليات مجتمعة بحيث تؤدي في مجملها إلى التطور والاستقرار والأمن العام.

والكاتب في دراسته هذه قد اعتمد على استجواب عينة من الخبراء العرب وتقدر بواحد وثلاثين خبيراً، وعينة ثانية من المشتغلين بالتنفيذ، وتقدر بخمسين مبحوثاً. مع العلم أن توزيع العينتين قد شمل ثماني عشرة دولة عربية مع العلم أن كل عينة الخبراء من الحاصلين على درجة الدكتوراه وعينة المنفذين من الحاصلين على دبلومات عليا أو مؤهلات جامعية. أما بالسبة لمهنة العينة فأغلبهم من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد

---

(١) عادل حسين وآخرون. ***التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م، ص ٧٠

العليا، والسبة الأخرى تعمل في وظائف عليا ومتوسطة كمستشارين وفنيين مثلاً.

والسؤال الرئيس الذي أراد الباحث في هذه الدراسة الاجابة عليه هو ما هي أهم ملامح الوعي التنموي لدى مجموعة من المشتغلين بالتنمية؟ والنتيجة العامة التي توصل إليها الباحث أن الفئة المثقفة والمتعلمة في المجتمع العربي غير واعية بدورها وتحمل في عمومها فكراً مشوشاً ومتناقضاً ووعياً ذاتياً غير موضوعي ولا يوجد فصل بين الخبرات المعاشة والتحليلات العلمية.

ويمكن استنتاج بعض الأسباب التي جعلت الباحث لهذه الدراسة يحكم على الباحث العربي والمثقف العربي بأنه باحث نادراً ما يلتزم بالمعايير الأخلاقية للبحث، وبالتالي فالموضوعية العلمية صعبة التحقيق في مجال البحث الذي هو سبب أي تطور وأي تقدم وأي أمن شامل في المحتمع.

وأشارت الدراسة فيما يتعلق بالعلم والايديولوجية إلى أن المجتمع العربي يدخل ضمن دائرة المجتمعات التابعة في مجال العلم والبحث العلمي، وبالتالي فالعلم داخل الوطن العربي يخضع للأيديولوجية الداخلية والخارجية، ويعني بها أن الباحث في الوطن العربي يقع تحت ضغط شديد سواء من قبل الأيديولوجية داخل وطنه أو من قبل الايديولوجية العالمية التي تغذيه بأفكارها السامة والمتواصلة. ولهذا مثلاً نلاحظ أن الباحث العربي غالباً ما يجنح إلى نقل أفكار ونظريات دون تمحيص وتدقيق الشيء الذي يجعل أفكار هذا الباحث تفضي إلى تكريس التخلف بدلاً من التغلب عليه. كما تجد كثيراً من الباحثين العرب يقولون غير ما يكتبون ويتنقلون من مبدأ إلى آخر ومن أيديولوجية إلى أخرى حسب المصلحة الخاصة.

والحل لكل هذه المتغيرات والمتناقضات التي تعج بها الساحة العربية هو إطلاق سراح الفكر العربي وتغليب كفة الباحث والمثقف على كفة السياسي والتكنوقراطي وجعل التنسيق والتكامل بينهما هو الشعار الخاص والهام الذي يؤدي إلى الموضوعية العلمية مع مراعاة المعايير الأخلاقية للبحث من أجل أمن واستقرار شامل .

المراجـــع

١ ـ الأخرس، محمد صفوح. «المسائل المنهجية في البحوث الاجتماعية المقارنة». **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد ٥، العدد ٩ (رجب ١٤١٠هـ) ص ص ٥٥، ٥٦.

٢ ـ حجازي، محمد فؤاد. **البناء الاجتماعي** القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩م.

٣ ـ حسين، عادل وآخرون. **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م.

٤ ـ حلبي، علي عبدالرزاق. **قضايا علم الاجتماع المعاصر** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

٥ ـ الخشاب، أحمد. **التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م

٦ ـ زقزوق، محمود حمدي. **مقدمة في علم الاخلاق** الكويت: دار القلم، ١٩٨٣م

٧ ـ زكريا، فؤاد. **التفكير العلمي** الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥م

٨ ـ عبدالمعطي، عبدالباسط. **الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩م.

٩ ـ فلاديمير كورغانوف. **البحث العلمي**. ترجمة يوسف أبي فاضل وميشال أبي فاضل. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣م.

١٠ ـ القاضي، يوسف مصطفى. **السلوك الاجتماعي للفرد**. شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، ١٩٨١م.

١١ ـ محمد، علي محمد. **مقدمة في البحث الاجتماعي**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢م.
١٢ ـ معن، خليل عمر. **الموضوعية والتحليل الاجتماعي في البحث الاجتماعي**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.